

العولمة وانعكاساتها على الدول العربية

د: طلال محمد ماضي بطاينة
كلية الطفيلة- جامعة البلقاء التطبيقية
الأردن

ملخص:

يتناول هذا المقال ظاهرة العولمة والعوامل التي أدت إلى سرعة انتشارها، وآثارها السلبية المتوقعة، وبخاصة على الدول العربية، هذه الأخيرة التي يتوجب عليها منها اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للتخفيف من تلك الآثار.

Résumé

Cet article traite du phénomène de la mondialisation et des facteurs qui ont facilité la rapidité de son extension, ainsi que de ses effets négatifs probables, particulièrement sur les pays arabes. Enfin, nous exposons les mesures adéquates que ces derniers doivent entreprendre pour en réduire les retombées.

المقدمة

أصبحت العولمة تمثل اتجاهاً أساسياً وسمة سيطرت على الاقتصاد العالمي منذ العقد الماضي وحتى الآن، فقد تصدر موضوع العولمة جدول الأعمال بالنسبة لكافة المعنيين بشؤون الاقتصاد بما فيهم صانعي السياسة الاقتصادية والمقيمون على المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وقد جاء هذا الزخم للعولمة من ثلاث اتجاهات، الاتجاه الأول يتمثل في وقع الحواجز المؤسسية التي كانت تعترض حركة التجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال والاتجاه الثاني هو ما حققه التقدم التكنولوجي وخاصة في مجال النقل والاتصالات الإلكترونية، مما قلل كثيراً من تكلفة التجارة الدولية وقرب من المسافات البعيدة، والاتجاه الثالث هو الدور المتنامي للشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الاقتصادية الدولية مما أدى إلى الانتقال من منطق القرار الاقتصادي لسلطة الدولة إلى منطق القرار الاقتصادي المعولم الذي تديره المؤسسات والشركات المذكورة.

ولا شك أن هذه البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة التي تواجهها الدول النامية بصورة عامة والدول العربية والإسلامية بصورة خاصة تتطلب قدراً عالياً من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية وهذا ما تفتقر إليه تلك الدول لحد الآن مما سيجعل الآثار السلبية لعملية العولمة عليها أكثر من إيجابياتها مما يتطلب من هذه الدول اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتخفيف من تلك الآثار.

وهذا البحث يهدف إلى إلقاء الضوء على ظاهرة العولمة والعوامل التي أدت إلى سرعة انتشارها والآثار السلبية المتوقعة وبخاصة بالنسبة إلى الدول العربية ومن ثم الإجراءات التي يمكن أن تتخذها هذه الدول من أجل التخفيف من تلك الآثار.

أولاً: المفهوم والمرئيات

العولمة ترجمة لكلمة (Mondialisation) الفرنسية وتعني جعل الشيء على مستوى عالمي أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة والمحدود هنا هو أساساً الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة الجمارك وتنقل السلع، إضافة إلى حماية ما بداخلها من أي خطر خارجي، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالثقافة. أما اللامحدود، فالمقصود به (العالم)

فالعولمة إذن تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها علماً أن الكلمة الفرنسية المذكورة هي ترجمة لكلمة (Globalization) الإنجليزية التي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة وهي تعطي معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل، ومن هنا نستطيع أن نستنتج أن الأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي وفسح المجال له ليشمل العالم كله. أي أن الدعوة إلى العولمة قد ظهرت فعلاً في الولايات المتحدة بهذا المعنى في أوساط المال والاقتصاد، ولهذا فإن الأمر لا يتعلق فقط بآلية من آليات التطور الرأسمالي بل أيضاً بالدعوة إلى تبني نموذج معين وبالتالي فالعولمة هي إلى جانب كونها نظاماً اقتصادياً فهي أيضاً أيديولوجية تعكس هذا النظام وتخدمه وتكرسه⁽¹⁾.

أما سمير أمين فيرى أن العولمة، حالة جديدة تمثل بداية مرحلة تاريخية انطلقت منذ بداية التسعينات من خلال الإخفاق التام المزدوج لطموحات أنظمة بلدان الشرق (الاشتراكية) وأنظمة بلدان الجنوب (النامية أو الاستقلالية الوطنية) مختمة عهد الحياد الإيجابي ويتوالد اليوم عهد جديد هو (عهد السوق) الذي سيغدو محاولة جديدة لتوحيد العالم (العولمة) مما يعني ولادة مفاهيم ومضامين وأفكار وإنسان جديد على حساب انتهاء مضامين ومصطلحات عدة مثل: شرق- غرب، شمال- جنوب، العالم الثالث، البلدان الاشتراكية، الحياد الإيجابي، عدم الانحياز، التأميم... الخ، وستنبثق مفاهيم ومصطلحات جديدة تتخذ لها صورا وأشكالا مختلفة، كونها ستعبر عن واقع سياسي أو أيديولوجي مختلف وربما لا تستطيع الدول الأطراف التعبير عنه بل ستعتمد باعتبارها مكونات أطراف لمركز استقطاب النظام الدولي الجديد أو العولمة الجديدة⁽²⁾.

ويعرف البعض الآخر العولمة بأنها (القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات المتعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية)⁽³⁾.

ويفرق آخرون بين العولمة والنظام الدولي الذي هو تعاون بين دولة ودولة أو بين عدة دول، بينما العولمة هي تعاون بين جميع الدول والمؤسسات وغيرها وهي ظاهرة ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية ويزداد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضاً⁽⁴⁾.

ويرى هؤلاء أن العولمة هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معاً في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحد.

وإن معنى الوحدة هنا لا يعني بها التجانس والتساوي بين أجزاء العالم والمجتمع البشري ولكنها تعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل.

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) فإنه يعرف العولمة بأنها (ظاهرة متعددة الوجوه يشمل أبرز مظاهرها النمو السريع في التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال وازدياد أهمية الخدمات في كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر على السواء وتكامل عوامل الإنتاج على الصعيد العالمي والتواؤم المؤسسي بين البلدان فيما يتعلق بسياسات التجارة والضرائب والاستثمار وسائر الأنظمة وأصبحت العلاقات الاقتصادية بين الأمم تتكيف بشكل متزايد وفق أنظمة المؤسسات المتعددة الأطراف كمنظمة التجارة العالمية والتجمعات الإقليمية)⁽⁵⁾.

ثانياً: العوامل التي ساعدت على بروز العولمة

لقد أدت عوامل وتدابير عديدة إلى بروز مفعول السياسة والتحرير وإلى العولمة وهذه العوامل هي: أحدثت حركة التقدم العلمي والتقني تأثيراتها العميقة في بنية العالم كله، شرقه وغربه، وشماله وجنوبه، بحيث أصبح ما أنتجه العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة وحدها يعادل أكثر من نصف ما أنتجه العالم طوال تاريخه كله في مجال التقدم العلمي والتحديث التقني، فقد دخل العالم الآن عصر المعلومات وتطبيقات حصيلة المعرفة والتقنيات الجديدة في مجالات الفضاء والتسلح والإلكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية والطاقة المتجددة... إلخ بحيث أدت هذه التطورات إلى تحول خطير في بنية المجتمع الدولي تمثل في مجموعة من الظواهر تدخل كلها إجمالاً في إطار ما يمكن تسميته بـ (العولمة)⁽⁶⁾ وعلى سبيل المثال أن الثورة التي حدثت في تكنولوجيا أشباه الموصلات والرقائق الإلكترونية الدقيقة وتطبيق هذا بالاقتران مع أوجه التقدم التقني في الاتصالات السلكية واللاسلكية بحيث أصبح بالإمكان إرسال كميات لا حد لها من البيانات بتكاليف منخفضة تستطيع الشركات بسهولة أن تنوع من الناحية الجغرافية في شتى مراحل الإنتاج دون فقدان السيطرة الإدارية، وهكذا فإن التكنولوجيا قد سمحت للشركات لأن تتخطى وفورات الحجم أو أن تجمع بين الإنتاج ذي الحجم الكبير والإنتاج المعد خصيصاً لمتطلبات كل سوق على حدة.

كما أن هذه التطورات أثرت بشكل بارز على عولمة شؤون المال، وذلك إنها تسمح للمؤسسات المالية بأن تعلم في الحال بالأوضاع السائدة في الأسواق حول العالم وإن تجري الحسابات التفصيلية الضرورية للتعرف على فرص الأرباح الناشئة عن تخصيص رؤوس الأموال في المناطق المختلفة⁽⁷⁾.

بروز دور الفاعلين في الاقتصاد الدولي من غير الدول ويتمثل ذلك في تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية، والمنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) والتي أصبحت تلعب دوراً في النظام على الصعيدين المحلي والدولي وفي التأثير في التحولات العالمية يفوق الدور الذي تلعبه الدول مع الاتجاه المتزايد نحو العالمية ونحو الخصخصة من المتوقع أن يزداد دور الدولة تضاملاً في المجتمع. فالشركات متعددة الجنسية ينتشر نشاطها الآن في عشرات الدول وتحاول الاستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية لبلد المقر القانوني كما تنتقي كواورها على أساس الكفاءة والأداء وبغض النظر عن جنسيتهم. وتحصل على تمويل محلي من كل بلد يمتد إليها نشاطها، وتبيع أسهمها لمواطنيه وتفتقر من بنوكه أو من الجمهور مباشرة في شكل سندات، وفي حالات معينة تقتصر مبيعات الشركة في بلد المقر الرسمي على نسبة ضئيلة من إجمالي المبيعات، وعلى سبيل المثال فإن الشركة سيجرام الكندية بلغت مبيعات الشركة التابعة لها في الولايات المتحدة نحو (80%) من إجمالي مبيعات الشركة الأم⁽⁸⁾. ومع تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية والقطاع الخاص أصبح التطور التقني هو عمودها الفقري والتي أصبح الممول الرئيسي لعمليات البحث والتطوير، ففي ألمانيا مثلاً تسهم الدولة بنسبة (37%) فقط من الإنفاق المحلي على البحث والتطوير، وفي اليابان تسهم الدولة بنسبة (21.8%) فقط، وفي الولايات المتحدة تسهم الدولة بنسبة (39.2%) وسبب ارتفاع الإنفاق العام هنا يعود إلى أهمية بحوث السلاح والفضاء⁽⁹⁾.

أن إجراءات التكيف وإعادة الهيكلة وإجراءات التثبيت التي تتم بتوجيه ورعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هي بمثابة شروط تقدمها المؤسسات كل حسب اختصاصها عندما تلجأ الدول النامية إليها. وتشمل حزمة التكيف والتثبيت مجموعة من الإجراءات بمثابة وصفة جاهزة لكل الدول ولكل الحالات وهي⁽¹⁰⁾.

تخفيض أسعار الصرف.

تقليص دور القطاع العام وتصفيته أو خصخصته.

تحرير التجارة.

إلغاء الحماية الوطنية.

إلغاء الدعم للسلع الأساسية.

معالجة التشوهات السعرية.

إن التمعن في هذه الإجراءات يوصلنا إلى عدم إمكانية الفصل بين المنطلقات الأيديولوجية لهاتين المؤسستين وبين دعواتهما إلى التكيف وبخاصة فيما يتعلق بالقطاع العام والتخصيصية بلا قيود، ولا شك أن هاتين المؤسستين تعبران عن النهج الرأسمالي للتنمية وتتجاهل الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية وأنها تسعيان لتحقيق ما يسمى بالعولمة الاقتصادية. فالبنك الدولي يسعى لتقديم كل أنواع المساعدات لبرامج التخصيصية التي تجري في مختلف دول العالم ويعمل صندوق النقد الدولي في برامجه الإصلاحية التي يفرضها على الدول النامية على العمل بآليات السوق والاهتمام بتعظيم دور القطاع الخاص وتحرير نظام أسعار الصرف ووضع برنامج شامل لتحرير التجارة الخارجية. ولا شك أن هذه الإجراءات تقود اقتصاديات الدول النامية نحو العولمة وكما تخطط لها الدول الرأسمالية المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة.

ويرى العديد من الاقتصاديين أن الدعوة للتخصيصية التي تروج لها مدرسة اقتصاديات جانب العرض وتنفذها عن طريق الشركات متعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي هي دعوة مخططة يراد بها ضرب كل محاولات التنمية المستقلة التي يقودها القطاع العام، وأن التخصيصية كما تروج لها هذه الجهات هي خضوع لاستراتيجيات الشركات متعددة الجنسية وأضعاف لدور الدولة في الاقتصاد ودفع الدول النامية نحو الرأسمالية المعولمة. وبالتالي يرى هؤلاء الاقتصاديون للتخصيصية تهينة المسرح الاقتصادي العالمي للانتقال من الاقتصاد الدولي إلى مرحلة الاقتصاد العالمي، أي الانتقال من اقتصاديات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى اقتصاديات مندمجة في السوق العالمية اندماجاً تبعياً⁽¹¹⁾.

وفي جميع الدول كانت المعاملات الخارجية عنصراً رئيسياً من عناصر استراتيجيات التحرير والعولمة على أساس أن تحرير التجارة الدولية والاستثمارية وعمليات انتقال رأس المال يمكن أن تحسن الكفاءة في التخصيص وتحقيق ديناميكية أكبر في الاقتصاد، وقد انطلق تحرير التجارة والاستثمار بسرعات مختلفة، فتحرير التجارة المتعددة الأطراف بدأت منذ اتفاقية الجات عام 1947م، إلا أنه خطى خطوات حاسمة إلى الأمام منذ نهاية جولة أورجواي عام 1994 وقيام منظمة التجارة العالمية في عام 1995 والتي أصبحت إحدى المؤسسات الدولية الفاعلة للتوجه نحو العولمة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة القيود المفروضة على التجارة الخارجية من قبل كافة الدول الأعضاء.

أما تحرير الاستثمار فقد سار بطريقة أكثر تبايناً، ففي الفترة ما بين عامي 1991 و 1994 وحدها فإن (368) من بين (373) تغييراً في النظم الوطنية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر كانت في اتجاه زيادة التحرير وقد انطوت هذه المتغيرات على تخفيف أو إزالة العقوبات التي تعترض المستثمرين الأجانب وزيادة استخدام الحوافز لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر⁽¹²⁾. وهكذا كان تحرير التجارة

الدولية والاستثمار الأجنبي التمهيد والخطوة الضرورية لتطبيق العولمة الاقتصادية، فالتحرير خطوة سابقة وضرورية لتطبيق هذه العولمة.

وقد تأثر تحرير التجارة والاستثمار لتوسيع نطاق وتكثيف جهود التكامل الإقليمي التي استمرت حتى بعد انتهاء جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية ويقاس وزن هذا العامل على أفضل نحو لكون نصيب التجارة بين أعضاء التجمعات الإقليمية يبلغ نحو نصف التجارة العالمية، وإلى جانب إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وتوسيع نطاق الاتحاد الأوروبي وتنفيذ اتفاقات الانتساب فيما بينه وبين بعض دول أوروبا الوسطى فإنه يجري إعداد عدة مشاريع للتكامل الإقليمي تضم بلداناً تتسم بمستويات مختلفة من التنمية بما في ذلك بعض المشاريع التي تضم بلداناً متقدمة وبلداناً نامية (الأبيك مثلاً). ومن المعروف أن هناك زيادة في التشديد داخل التجمعات الإقليمية على تحرير الاستثمار والخدمات وعلى التعامل التكنولوجي وكذلك على تحقيق التناسق التدريجي للسياسات الوطنية التي لها أثر على التجارة والاستثمار، وتميل الترتيبات الإقليمية إلى شمول مجالات جديدة مثل البيئة والمنافسة ومعايير القوى العاملة وتحرير أسواق العمل الإقليمية والتكامل النقدي. ولا شك أن سياسات التحرير المشار إليها أعلاه قد وسعت بشكل تدريجي من الحيز الاقتصادي الفعلي المتاح للمنتجين والمستثمرين معززة بذلك عملية العولمة في أرجاء جانب كبير من الاقتصاد الدولي أي أنها قد حركت عملية يتصرف فيها المنتجون والمستثمرون على نحو متزايد كما لو كان الاقتصاد العالمي يتألف من منطقة سوق وإنتاج واحدة ذات قطاعات فرعية إقليمية أو وطنية.

هذا ويوجد فارق ملحوظ بين درجة العولمة كما تنعكس في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الدولي، فعلى مدى الأعوام العشرة الماضية كان حجم المعاملات المالية الدولية واندماج الأسواق المالية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية في النظام المالي العالمي قد سارا بوتيرة أسرع من الوتيرة التي سار بها تكامل الأسواق الأخرى على الصعيد العالمي. إن الأوضاع الاقتصادية في الدول المتقدمة متمثلة بقوة الاقتصاد الكلي قد مارست ضغطاً أخرى على الشركات وعلى الحكومات فالنمو البطيء للطلب وركود الأجور وارتفاع البطالة على نحو مستمر في هذه الدول على مدى العشرين عاماً الماضية قد نتج عنها جميعاً ضغوط من جانب الشركات والعمال أثرت على سياسات هذه الدول. وإن النمو البطيء للطلب المحلي وما يتصل به من ضغط الأرباح قد أدى بالشركات إلى تكثيف بحثها على النمو والأرباح في أسواق أخرى وأنها وهي تفعل ذلك تمارس ضغوطاً أيضاً على حكومات بلدانها الأم من أجل المطالبة بانفتاح أكبر للأسواق الخارجية.

لمصلحة من تعمل ظاهرة العولمة؟ تجربة دول جنوب شرق آسيا

يرى البعض أن نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت زعامة الولايات المتحدة (13)، إذ تشير الشواهد التاريخية إلى أنه مثلما تحكم الأقوياء في الماضي فسادت ثقافتهم السياسية ومفاهيمهم الاقتصادية والأيدولوجية يتحكم اليوم الأقوياء بسيادة هذه القيم والأفكار ويتأثر كل دولة بما تملكه من قدرات ومؤسسات متنوعة (اقتصادية ومالية وعسكرية وإعلامية وغيرها) فإذا أخذنا على سبيل المثال الشركات متعددة الجنسية المهيمنة على الاقتصاد العالمي وإذا راجعنا قائمة مجلة فورش التي تتضمن (500) شركة نجد أن (418) شركة تتخذ مقرها الرسمي في واحد من (18) دولة عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تم بين أعضائها البالغ عددهم حالياً (26) دولة. وتبرز في قمة دول هذه المنظمة سبع دول كبرى تعتبر المقر الرسمي لشركات متعددة الجنسية بلغ عددها (428) شركة من إجمالي الخمسمائة الواردة في قائمة فورشن وأن الأغلبية الساحقة للمقرات الرسمية لهذه الشركات موزعة بين ثالوث جغرافي: الولايات المتحدة (153) شركة والاتحاد الأوروبي (150) شركة، واليابان (141) شركة (14)

ولإعطاء فكرة عن حجم هذه الشركات نلخص في أدناه بيانات الشركات الخمسمائة في عامي 1994-1995 وكما وردت في مجلة فورشن (يوليو 1996)

البيان	1994	1995	نسبة الزيادة %
الأصول	30.9	32.2 تريليون دولار	4.2
إجمالي قيمة الأسهم	3.2	3.4 تريليون دولار	6.2
إجمالي الإيرادات	10.3	11.4 تريليون دولار	10.7
إجمالي الأرباح	281.8	323.4 تريليون دولار	14.8
العمالة	34.6	35.3 مليون عامل	1.7

المصدر: مجلة فورشن، يوليو، 1996، نقلاً عن الدكتور إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة الرأسمالية، مصدر سابق، ص 16.

يلاحظ من الجدول قلة عدد العمال منسوباً إلى الأصول أو إلى قيمة الأسهم مما يشير إلى حلول الآلات محل الإنسان في الإنتاج. ومن ناحية أخرى إذا قارنا الأرقام الواردة بالتريليون مع الناتج المحلي لمجموعة من الدول نجد مثلاً أن إيرادات الشركات التي يشملها الجدول والبالغة (11.4) تريليون دولار عام 1995 تساوي (45%) من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول المذكورة في تقرير التنمية في العالم لعام 1996 وهو (25.3) تريليون دولار وإذا استبعدنا من المقارنة الدول ذات الدخل المرتفع (24 دولة) نجد أن مجموع إيرادات الشركات المذكورة يعادل (159.8%) من مجموع إجمالي الناتج المحلي لمائة وتسع دول تقطنها الغالبية العظمى من سكان العالم. وإذا كان هذا وضع (500) شركة فقط فيمكن مدى

تصور تحكم الشركات المتعددة الجنسية باقتصاد العالم إنتاجاً وتجارة إذا عرفنا أن عدد الشركات المتعددة الجنسية يقدر بنحو (32) ألف شركة⁽¹⁵⁾.

وتبدو الصورة أكثر وضوحاً إذا تناولنا تطور قيمة الاستثمارات الأجنبية للدول الصناعية الكبرى، فقد ارتفعت قيمة استثمارات اليابان الخارجية على سبيل المثال من (17) مليار دولار عام 1980 إلى (217) مليار دولار عام 1990، أي (12) ضعفاً في مدة عشر سنوات. وزادت قيمة استثمارات الولايات المتحدة الخارجية من (110) مليار دولار عام 1980 إلى (206) مليار دولار عام 1991. وزاد حجم التداول اليومي في البورصات العالمية من حوالي (300) مليار دولار عام 1980 إلى 1200 مليار دولار عام 1995. كما أن (90%) من الاستثمار الاجنبي يذهب مباشرة إلى نحو (12) بلداً. أي تحتكره مجموعة من الدول لا يصل عددها إلى نسبة (8%) من مجموع دول العالم⁽¹⁶⁾.

مما تقدم يلاحظ أن العولمة تعمل لمصلحة الأقوياء الذين يتحكمون بأدوار القوة ووسائلها للحصول على أقصى ما يستطيعون من الفوائد والامتيازات التي تحقق مصالحهم، وبما أن الولايات المتحدة تتمتع اليوم بأدوات ووسائل القوة بمعناها الشامل فإنها تحاول أن تسخر العولمة لصالحها. فالسياسة الخارجية الأمريكية المغلفة بشعار الليبرالية هي على أرض الواقع سياسة تمييزية انتقائية، إذ لم يقتصر السلوك الأمريكي التمييز في تعامله مع الدول خارج نطاق الشركات الأصلية للولايات المتحدة، بل تعدى الأمر إلى الدول التي ترتبط معها في النظام الرأسمالي وحرية السوق والتي وقعت معها اتفاقية (الجات) وخير أمثلة على ذلك خلافها مع اليابان بخصوص استيراد السيارات والإلكترونيات وإخضاعها لأنظمة الحماية الجمركية⁽¹⁷⁾.

ودور الولايات المتحدة في أزمة دول جنوب شرق آسيا الأخيرة والتي سنتناولها بشيء من التفصيل وكنموذج للدول التي انساق وراء العولمة، فهذه الدول حققت نمواً اقتصادياً مشهوداً بمعونة الدول الرأسمالية المتقدمة حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها نحو (7.3%) خلال الفترة 1983-1990. وحققت نمواً خلال الثلاثين سنة الماضية يعادل مرتين ما حققته دول أخرى في آسيا وثلاث مرات ما حققته دول أمريكا اللاتينية، وتضاعف الدخل فيها أربع مرات بينما تضاعف هذا الدخل مرتين في الدول الأخرى التي حققت زيادة في الدخل ولنفس الفترة.

هذا بالإضافة إلى إنجازات أخرى مثل زيادة نسبة الادخارات والسيطرة على التضخم والعجز في ميزان المدفوعات وزيادة نسبة الصادرات من السلع المصنعة وغير ذلك من الإنجازات مما دفع البعض بوصف الأداء الاقتصادي لهذه الدول خلال الفترة 1965-1990 بالمعجزة الاقتصادية. وتعددت الآراء حول العوامل الكامنة وراء هذه الإنجازات فهناك من يعتقد أن الدعم الخارجي المتزايد والاستثمارات الأجنبية في هذه الدول هو وراء هذا النجاح⁽¹⁸⁾، وآخرون يعزون هذا الإنجاز إلى السياسات الاقتصادية الحكومية المتميزة⁽¹⁹⁾. ومنذ منتصف عام 1997 تعرضت هذه الدول التي كانت تعرف بالنمو إلى أزمة اقتصادية ومالية حادة تمثلت في تدهور أسعار صرف العملات الوطنية مقابل الدولار⁽²⁰⁾، انهيار المؤسسات المالية فقد انهار على سبيل المثال (74) مصرفاً لأنها لم تستطع تسديد القروض وتعرض هذه المؤسسات إلى خسائر فادحة⁽²¹⁾، انخفاض شديد في أسعار الأسهم، شحة السيولة الدولية كما بدأ المستثمرون والبنوك الأجنبية سحب ودائعهم وأموالهم إلى خارج المنطقة، ففي تايلند مثلاً تم سحب (30) مليار دولار خلال أسابيع معدودة مما أدى إلى حدوث كارثة مالية أعقبه انهيار كبير في القيمة الخارجية للعملة التايلندية، وقد حدث مثل ذلك في جميع دول جنوب شرق آسيا ودرجات متفاوتة. ونتيجة لما تقدم فقد شهدت هذه الدول كساداً اقتصادياً وانخفاضاً في أسعار السلع والعقارات وهبوطاً في التعامل المصرفي.

أما الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة فيرى المراقبون بأنها خليط من الأسباب الاقتصادية والأسباب السياسية ومن العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وبصورة عامة يمكن استعراض هذه الأسباب بالآتي:

- 1- المبالغة بالانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج العالمي والسوق الحر.
- 2- ضعف دور الدولة وخاصة فيما يتعلق بالإشراف على انتقال رؤوس الأموال والمبالغة في السماح للأجانب بالمضاربة في الأسواق المالية لهذه الدول ففي كوريا الجنوبية مثلاً تم بيع أوراق مالية أجنبية بقيمة (140) مليون دولار في يوم واحد.
- 3- تحويل مهمة التنمية من الدولة إلى القطاع الخاص وخاصة القطاع الخاص الأجنبي.
- 4- المديونية الخارجية وخاصة القروض المصرفية قصيرة الأجل بحيث وجدت المؤسسات المالية لديها مبالغ كبيرة فوجتها نحو المضاربة وخاصة بالعقارات التي ارتفعت أسعارها قبل الأزمة إلى مبالغ خيالية.
- 5- ربط عملات هذه الدول بالدولار الأمريكي وربط الأسواق المالية فيها بالأسواق المالية العالمية.
- 6- ارتفاع قيمة الدولار منذ عام 1995 صاحبه نقص كبير في تصدير السلع الآسيوية بالمقارنة مع دول العالم الأخرى وتدني ملحوظ في أرصدة هذه الدول مما دفع بالمستثمرين والمصارف الأجنبية سحب ودائعهم وأموالهم.
- 7- تفشي الرشوة والفساد وفقدان الرقابة الحكومية.

8- الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في خلق هذه الأزمة وذلك لتفكيك النموذج الذي اتبعته هذه الدول والذي كان يعتبر مالياً للنموذج الياباني وتحويله إلى النموذج الأمريكي كجزء من إعادة الخارطة الاقتصادية للقرن القادم من جهة ولإظهار الولايات المتحدة كمنفذ من جهة ثانية وهذا ما يعترف به هنري كيسنجر (وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق) بقوله "وقد يبدو حرجاً وبعد استعادة آسيا لموقعها الطبيعي كقوة ديناميكية مؤثرة عقب الأزمة الحالية أن تظهر أمريكا كصديق بذل ما في وسعه لإبداء النصيح البناء والمساعدات المطلوبة من أجل المصلحة العامة وليس كعنصر متغطرس أراد أن يفرض نوعاً من العلاج المر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لخدمة المصالح الأمريكية فقط"⁽²²⁾.

ومثلما ساهمت الولايات المتحدة في خلق هذه الأزمة فإنها ساهمت أيضاً باحتواء وذلك عن طريق الصفقات المالية الضخمة التي قدمها صندوق النقد الدولي وبدعم من الولايات المتحدة وذلك لأسباب تتعلق بالدفاع عن وصفات الصندوق وفرض شروطه على المنطقة لكي تبقى اقتصادياتها تحت دائرة شروط صندوق النقد الدولي الذي تسيطر عليه السياسة النقدية الأمريكية وهكذا فإن المصالح الاقتصادية الأمريكية الداخلية والخارجية والدفاع عن آليات الاقتصاد الحر التي يروج لها الصندوق كانت وراء ما سمي بصفقات الإنقاذ التي تجاوزت الـ (100) مليار دولار التي قدمها الصندوق لاحتواء الأزمة والحيلولة دون انتشارها لتطور الاقتصاد الأمريكي نفسه إذ يرى الاقتصاديون أن الكساد الذي أصبحت تعاني منه دول جنوب شرق آسيا يمكن أن يمتد إلى الاقتصاد الأمريكي إذ أن استمرار هذا الكساد وهبوط أسعار السلع الآسيوية سيؤدي إلى غزو الأسواق الأمريكية بسلع وضيعة لا تستطيع السلع الأمريكية منافستها كما أن هذا الكساد سيؤدي إلى هبوط هامش الربح وتسريح أعداد كبيرة من العاملين مما يزيد من قلة الطلب، إضافة إلى أن استمرار الكساد سيؤدي إلى هبوط الاستيرادات الآسيوية من السلع الأجنبية وبخاصة الأمريكية مما يسهم في تباطؤ نمو التجارة الدولية ومعدلات نمو الاقتصاد العالمي. ولذلك جاءت سرعة احتواء الولايات المتحدة اللازمة بمساعدة صندوق النقد الدولي وذلك لتحقيق عدة أهداف منها⁽²³⁾:

- منع هبوط الصادرات الأمريكية إلى دول جنوب شرق آسيا.
- الحيلولة دون غزو الأسواق الأمريكية بسلع رخيصة الثمن.
- الحيلولة دون انتشار آثار الكساد الاقتصادي الآسيوي إلى الاقتصادي الأمريكي
- اعتبار نموذج دول جنوب شرق آسيا نموذجاً ناجحاً لتحقيق قواعد الاقتصاد الحر.

- أحكام قبضة الصندوق على اقتصاديات جنوب شرق آسيا وإخضاعها لسياساته وشروطه بحيث تصبح في الدائرة الاقتصادية الأمريكية بعيداً عن أي احتمال استقطاب اقتصادي صيني - ياباني مع دول جنوب شرق آسيا في المستقبل.

ثالثاً: آثار العولمة

إن ما يهمننا من طرح ظاهرة العولمة وبيان مؤشرات ومعالجتها وعرض أشكالها هو آثارها على الدول النامية ومنها الدول العربية والإسلامية. ولا شك أن هناك مشاكل جديدة يتطلب حلها وجود عالم جديد أشد ارتباطاً ببعضه البعض ومن هذه المشاكل: حماية البيئة من التلوث، وحماية البشرية من الفناء النووي، واستكشاف وغزو الفضاء وتوليد الطاقة من مصادر جديدة أو متجددة وتوفير الخدمات الناضجة، وتنمية المحطات والقضاء على الأوبئة والأمراض المعدية وانتشار الجريمة والمخدرات وغيرها.

ومع هذا فإن المحللين يعتقدون أن لظاهرة العولمة تأثيرات سلبية وربما خطيرة على الدول النامية بصورة خاصة وأهم هذه الآثار:

1- فقدان الاستقلال الذاتي في مجال السياسات الاقتصادية العامة:

يترتب على الاندماج في العولمة الاقتصادية التي يجري تنفيذها في معظم البلدان النامية أثر تضيق أدوات السياسة العامة المتاحة لهذه البلدان، ففي إطار منظمة التجارة العالمية ارتضت الحكومات تحمل خسارة رئيسية في الاستقلال الذاتي للسياسة العامة من خلال الاتفاق على تقييد استخدام السياسة التجارية في سياق الالتزامات المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف وتتمثل هذه المبادئ في عدم التمييز وتجنب التدابير التي تتيح مزايا تنافسية غير عادلة، ولهذا فإن البلدان النامية اليوم قد لا تكون قادرة على اتباع السياسات الصناعية التي انتهجتها في السابق بلدان جنوب شرق آسيا ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة والصادرات مثل إعانات التصدير ومتطلبات أداء الاستثمار والتراخيص الإلزامي.

ومن جهة أخرى فإن تزايد الانفتاح المالي وتفكيك الحواجز التي تعترض التدفقات الرأسمالية قد عزز إلى حد بعيد الصلات بين الأسواق المالية مما أدى إلى الحد من قدرة الحكومات الوطنية على استخدام أدوات السياسة الاقتصادية الكلية من أجل التأثير على أهداف مثل حجم الناتج ومستوى العمالة ومعدل التضخم، كما لا يعد من الممكن فصل أسعار الفائدة الوطنية عن أسعار الفائدة في الخارج دون

التعرض لتدفقات رؤوس الأموال بمقادير الوطنية عن بمقادير ضخمة ولتقلبات حادة في القيمة الخارجية للعملة⁽²⁴⁾.

2- تعميق التبعية للبلدان المتقدمة:

يظل التطور الرأسمالي تطوراً غير متكافئ وظاهرة العولمة التي أخرجت إلى الوجود رأسمالية متخفية للقوميات هي نفسها التي تشهد إدماج الدول النامية أكثر فأكثر في إطار السوق الرأسمالية العالمية، وهكذا بينما تؤدي العولمة في أحد أطرافها إلى ازدياد جبروت الدول الصناعة وشركاتها المتعددة الجنسية فإنها تؤدي في طرفها الآخر إلى ازدياد تبعية البلدان النامية، وهذه البلدان تزداد اندماجاً في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وهو اندماج مشوه قائم على أساس دفع ظاهرة التطور غير المتكافئ إلى آخر مداها ومن هنا صار استمرار التبعية وتجدها يستندان حالياً إلى عملية العولمة يتمثل ذلك في الاعتماد المتزايد للدول النامية على التجارة الخارجية وازدياد اندماجها في السوق الرأسمالية العالمية للسلع والخدمات ورأس المال بما في ذلك سوق الاستثمارات الأجنبية والقروض والتسهيلات المصرفية، ويتصدى للقيام بهذا الدور الشركات متعددة الجنسية التي تعتبر القوة المحركة للعولمة الاقتصادية⁽²⁵⁾.

3- فقدت معظم دول العالم الثالث بانتهااء الحرب الباردة أهميتها الاستراتيجية:

ففي ظل المواجهة العالمية السابقة كانت هذه الدول كرقعة الشطرنج إذا خرجت منها الدول الرأسمالية سارع إليها الاتحاد السوفيتي وحلفاؤها، والعكس صحيح، ومن ثم كان من النادر أن تبقى أحد هذه الدول دون وجود أو على الأقل تفرد أحد القطبين أما الآن وقد انهار الاتحاد السوفيتي وأصبحت الحرب العالمية مستبعدة في المستقبل المنظور فلم يعد للدول النامية أهمية استراتيجية⁽²⁶⁾.

4- خطر انعدام الاستقرار الاقتصادي وتعرض التنمية إلى الاختلال:

مع اندماج العديد من البلدان النامية وخاصة من آسيا - دول جنوب شرق آسيا - وأمريكا اللاتينية اندماجاً تدريجياً في الشبكة العالمية للأسواق المالية، لم تتعرض هذه البلدان لزيادة حادة في التدفقات الرأسمالية فحسب، بل تعرضت أيضاً لحالات تقلب وعدم استقرار نتيجة للتحويلات السريعة والمفاجئة في مشاعر المستثمرين الخارجيين، فالتدفقات الرأسمالية إلى الداخل عادة ما تكون متقلبة وتضع السلطات المعنية في مواجهة معضلات صعبة فعندما تحدث الزيادات على نطاق كبير تفقد السلطات المعنية تأثيرها على أسعار الفائدة المحلية أو على أسعار

الصرف مما يزيد من صعوبة التقيد بأهداف السياسة الاقتصادية الكلية ويهدد بإثارة الشكوك لدى المستثمرين من القطاع الخاص إزاء قدرة السلطات على المحافظة على بيئة اقتصاد مستقرة ويمكن التنبؤ بها وعندما تستمر هذه التدفقات فسوف يرتفع سعر صرف العملة المحلية مما سيحد من القدرة التنافسية للمصدرين وبالتالي أضعاف مركز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وعندما لا يكون من الممكن تحمل حالات العجز الخارجي بسبب حدوث تباطؤ في التدفقات الرأسمالية غالباً ما يصبح إجراء تخفيض في قيمة العملة أمراً لا مفر منه مما يولد ضغوطاً تضخمية، وعندما لا يستطيع البلد المعني من تخفيض العجز الخارجي عن طريق زيادة الصادرات يصبح من الضروري تخفيض الاستيرادات مما سيؤثر سلباً على النمو الاقتصادي كما يمكن أن يصاحب ذلك زيادة في التدفقات الرأسمالية ولكن بصورة عكسية مما يلحق أضراراً بالغة بالاقتصاد وبالمركز المالي للبلد المعني⁽²⁷⁾.

5- ظاهرة تهميش دور الدول النامية:

إن معظم جوانب الاتجاه المالي للتطورات الاقتصادية العالمية ليست في صالح الدول النامية وهي تهدد بزيادة حدة تهميشها من تيار الاقتصاد العالمي لعدة أسباب أهمها:

أ. تنسم البلدان النامية بمجموعة من القيود في جانب العرض أو بمواطن ضعف هيكلي تشكل حاجزاً أمام توسيع كل من المنتجات الأساسية التقليدية والمنتجات غير التقليدية ومن هذه القيود ضعف القدرة التكنولوجية والافتقار إلى المهارات المتصلة بتنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة ومهارات التسويق والمهارات التقنية بما فيها تلك المتعلقة بمراقبة الجودة وندرة التحويل الطويل الأجل والكلفة المرتفعة للانتمانات التجارية وانعدام شفافية الأطر القانونية والتنظيمية.

ب. الاعتماد على السلع الأساسية: فالعديد من البلدان النامية تعتمد اعتماداً شديداً على قاعدة من السلع الأساسية سواء في مجال الإنتاج أو بالنسبة للصادرات، إلا أن هذه المواد فقدت في الآونة الأخيرة الكثير من أهميتها وانخفضت أسعارها بالأرقام الحقيقية فسعر النفط حالياً على سبيل المثال (13) دولاراً يعادل نحو ثلاثة من دولارات عام 1973 كما أن أسعار السلع الأساسية أكثر تقلباً من أسعار المنتوجات، وهكذا أخذت عائدات الدول النامية من هذه الصادرات تتآكل تدريجياً نتيجة لزيادة استخدام بدائل الموارد الخام كما أن الصناعة اتجهت أخيراً

إلى مجالات التقنية العالمية التي تستخدم قدرًا محدودًا للغاية من الموارد الأولية كذلك كان تطوير التقنية في اتجاه تخفيض مكون الطاقة والمواد الأولية، كما أن الوعي بقضايا البيئة دفع نحو التخلص من صناعات شديدة التلوث وأخيرًا فإن الدول الصناعية خلقت مواد جديدة أفضل مما نجده في الطبيعة ونتيجة لما تقدم فقد حصل بعض الاستغناء عن استخدام المواد في بعض أسواق البلدان الصناعية، وكمثال على تهميش دور الدول العربية أن هذه الدول كانت تهدد بقطع النفط على الدول المعادية أما الآن فإن الدول الرأسمالية المتقدمة هي التي تقاطع بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل ليبيا والعراق (28).

6- الصعوبات في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

على الرغم من أن بعض الدول النامية قد فتحت أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية وقامت بإصدار التشريعات والقوانين بغية تشجيع هذه الاستثمارات، إلا أن هذه الدول لم تحقق نجاحًا ملحوظًا في ذلك ولعدة عوامل أهمها (29):

- أ. تدني مستوى الدخل وبطء النمو فضلاً عن ضآلة حجم السكان في العديد من البلدان إلى حد لا يتيح توفير أسواق جذابة.
- ب. تدني مستوى المدخرات المحلية مقترناً بندرة منظمي المشاريع مما يقلص النطاق المتاح لتنفيذ مشاريع مشتركة مع المستثمرين الأجانب.
- ج. نقص المهارات الإدارية ومجموعة واسعة من المهارات التقنية في العديد من البلدان النامية مما يقود إلى مستويات إنتاجية متدنية.
- د. وجود نقص في الهياكل الأساسية الجديدة ولا سيما إمدادات من الطاقة يمكن الاعتماد عليها وشبكات اتصالات سلكية جيدة ومرافق نقل ملائمة وإمدادات مياه تتسم بالكفاءة وغيرها من البنى الارتكازية ذات الأهمية للمشاريع الصناعية.

7- الانخفاض في المساعدات الإنمائية الرسمية:

لا تزال إقتصادات بعض الدول النامية تعتمد اعتماداً شديداً على المساعدات الإنمائية الرسمية، بيد أنه بعد عام 1991 سجلت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية انخفاضاً كبيراً حتى وصلت بالنسبة للبلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي وفي نفس الوقت فإن أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي قد توقفا عن تقديم مثل هذه المساعدة كما قام

المانحون الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط بتقليص المعونة التي يقدمونها إلى حد كبير وذلك بسبب تردي أوضاع حساباتهم الرأسمالية.

ويبدو أن هناك درجة عالية من التعب من تقديم المعونة وتراجعا في الدعم العام في البلدان المانحة، هذا بالإضافة إلى أن المعونات الرسمية كثيرا ما توزع جغرافيا وفقا لمعايير تشتمل على اهتمامات أخرى بما فيها الاهتمامات السياسية. وبينما يتجه عرض المعونة نحو الانخفاض لا يزال الطلب عليها مرتفعا خاصة وأنه في ظل العولمة نشأت احتياجات أخرى بالإضافة إلى الاحتياجات الإنمائية التقليدية ونشأ الكثير من الطلبات الجديدة عن الحاجة إلى التصدي لمشاكل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والهجرة غير المنضبطة ومشاكل البيئة وغيرها.

إن هذا التخفيض المتوالي يصل أحيانا إلى حد الإلغاء الكامل لمعونات التنمية الرسمية يدخل ضمن إجراءات تخفيض الإنفاق العام وضرورة تصفية عجز الميزانية وتقليص دور الدولة وترك الإسهام في تمويل مشروعات التنمية للاستثمار الأجنبي فليس من مهام الدولة (في ظل مفاهيم العولمة) أن تستثمر وتنتج.

8- الصعوبات المستمرة فيما يتعلق بالديون الخارجية:

لا تزال أزمة الديون قائمة في معظم الدول النامية، والأزمة تغيرت في طابعها منذ أوائل الثمانينات إذ تتجلى هذه الأزمة في تراكم المتأخرات الهائلة وعمليات إعادة جدولة الديون إضافة إلى أن مختلف المبادرات المتعلقة بهذه المشكلة لم تؤد إلى معالجة أعبائها ولسنا معنيين هنا في دراسة المديونية الخارجية للبلدان النامية إلا أن المهم هنا هو طبيعتها كظاهرة كونية تجد مصدرها في آلية السوق الرأسمالية العالمية ولا بد من أن تجد حلها فيها بالضرورة في ضوء العلاقة الحتمية التي تجمع بين التجارة والعمالة والمال على المستوى العالمي، ومن هنا فإن المديونية الخارجية للبلدان النامية مرشحة للاستمرار طويلا⁽³⁰⁾.

وعلى الرغم من ضالة الموارد التي يضعها صندوق النقد الدولي تحت تصرف الدول المدينة، فقد تضاعفت أهميته في النظام الدولي للانتماء إذ يتولى هو الإدارة العليا للديون إذ بدون الاتفاق مع الصندوق لن يكون بمقدور الدولة المدينة الاتفاق مع أعضاء نادي باريس لجدولة الديون وعلى الدولة أن تلتزم بوصفة الصندوق والتي هي بمجملها تصب في ظاهرة العولمة الاقتصادية.

يتفق معظم الباحثين على أن العولمة تؤدي إلى تعميق التفاوت في الدخل سواء بين الدول النامية والدول المتقدمة أم بين الفئات الاجتماعية داخل الدولة

الواحدة، فمنذ أوائل الثمانينات والاقتصاد العالمي يتسم بزيادة عدم المساواة فالتغرات في الدخل بين الشمال والجنوب قد استمرت في الاتساع ففي عام 1965 كان متوسط الدخل الفردي لبلدان مجموعة الدول الصناعية الرئيسية السبع أكبر عشرين مرة من مثيله لأفقر سبعة بلدان في العالم وبحلول عام 1995 كان أكبر منه (39) مرة. وفي أفريقيا فإن متوسط الدخل الفردي يبلغ الآن (7%) فقط من مثيله للبلدان الصناعية. وفي أمريكا اللاتينية كان التغيير أكثر حدة فقد انخفض الدخل الفردي من أكثر من ثلث مستوى بلدان الشمال في أواخر السبعينات إلى الربع في عام 1996⁽³¹⁾.

كما أن التفاوت داخل الدولة الواحدة ازداد اتساعاً فنصيب أغنى (20%) من الدخل قد ارتفع في كل مكان تقريباً من أوائل الثمانينات، وفي أكثر من نصف عدد البلدان النامية فإن أغنى (20%) اليوم يتلقون (50%) من الدخل القومي. وفي كثير من البلدان يبلغ الآن الدخل الفردي في المتوسط لأفقر (20%) أقل من عشر أغنى (20%) ولكن الزيادة في أنصبة هؤلاء الآخرين قد ارتبطت أيضاً على نحو ثابت بحدوث انخفاض من نصيب الطبقة المتوسطة. وفي الواقع فإن هذا التفرغ للطبقة المتوسطة قد أصبح سمة بارزة من سمات توزيع الدخل في كثير من البلدان ومنها البلدان الصناعية المتقدمة. ويشخص الاقتصادي الأمريكي المعروف جون كينت جالبريت هذا الوضع بقوله "أن هذا التحرك غير المنضبط لاقتصاد السوق يقسم المجتمع إلى ثلاثة طبقات، طبقة الفقراء تحت أشد درجات القهر والطبقة الوسطى التي تتحمل القسط الأعظم من الضرائب وطبقة الأثرياء تدفع بالطبقة الوسطى تجاه الفقر عبر تحميلها المزيد من الأعباء وإذا استمر الأمر على هذا المنوال فلا بد أن ينهار المجتمع وتنهار معه الرأسمالية"⁽³²⁾.

وجذور هذه الاتجاهات هي مجموعة مشتركة من القوى التي أطلقها التحرير السريع للاقتصاد الذي يفسح المجال أمام زيادة عدم المساواة بتفضيل فئات معينة أخرى ومن هذه الاتجاهات:

أ. عدم المساواة المتزايدة في الأجور بين العمال المهرة والعمال غير المهرة والتي أصبحت مشكلة عالمية فتقريباً في جميع البلدان النامية التي قامت بتحرير سريع للتجارة ازداد عدم المساواة في الأجور، وكثيراً ما يكون ذلك في سياق تدهور العمالة الصناعية للعمال غير المهرة وحدوث انخفاضات كبيرة في أجورهم تبلغ في مستواها 20-30% في العديد من البلدان النامية.

ب. حقق عنصر رأس المال مكاسب بالمقارنة مع عنصر العمل وارتفاع أنصبة الأرباح في كل مكان ففي أربعة من كل خمسة بلدان نامية فإن نصيب الأجور

في القيمة المضافة للصناعة التحويلية اليوم هي أدنى بكثير مما كان عليه في السبعينات وأوائل الثمانينات. وفي الدول الصناعية بلغ معدل العائد على رأس المال في قطاع الأعمال ببلدان مجموعة الدول السبع الصناعية الرئيسية منظور إليها مما أكثر من (16%) في منتصف التسعينات بعد أن كان (12.5%) في أوائل الثمانينات.

ج. أن الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى آثار سلبية على توزيع الدخل والعمالة عن طريق استحداثها لأنماط جديدة من الاستهلاك وإنماها من فنون الإنتاج أقل استخداماً للعمل وأكثر استخداماً لرأس المال وإحلالها لمنتجات أجنبية محل بعض الإنتاج المحلي.

د. أدى التحرير المالي إلى حدوث توسع سريع في الديون العامة والخاصة، وقد ظهرت على نطاق العالم طبقة جديدة من أصحاب إيرادات رؤوس الأموال وذلك مع التوسع الكبير في تدفقات رؤوس الأموال الدولية والارتفاع في أسعار الفائدة الحقيقية، ففي بعض البلدان النامية وصلت الفائدة المصرفية على الديون الخاصة والعامة إلى (15%) من الناتج المحلي الإجمالي. وحينما تتركز حيازة الأصول ويكون النظام الضريبي تنازلياً - كما هو الحال في البلدان النامية - فإن الديون الحكومية تعمل على إعادة توزيع الدخل من الفقراء إلى الأغنياء.

هـ. أن برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه العديد من الدول النامية وبموجب وصفة صندوق النقد الدولي له آثار سلبية مختلفة على مجموعة من الفئات الاجتماعية من بينها:

- العمالة الفائضة التي قد يتم الاستغناء عنها بسبب إعادة الهيكلة.
- العمالة الهامشية المرتبطة بالصناعات الصغيرة والخدمات التي يتم إلغاء الدعم عنها.
- العمالة غير القادرة على التكيف إما بسبب الكفاءة أو السن.
- الفئات الفقيرة التي ستعاني من تحرير الأسعار والتضخم ورفع الدعم.
- سكان المناطق الريفية والعمال الزراعيون الذين لا يمكنهم الاستفادة من تحسين أسعار المنتجات الزراعية.

كما يؤدي هذا الإصلاح والذي ترافقه اتجاهات نحو التخصصية إلى زيادة التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للأفراد وخاصة من ذوي الدخل المحدود ثم تدهور مستوياتهم المعيشية وانحراف في توزيع الدخل والثروة لصالح الفئات المنتجة والقادرة على السيطرة على الموارد والخدمات. وحتى في الدول الرأسمالية المتقدمة تظهر اليوم أزمة جديدة بين قلة من المتخصصين أصحاب الكفاءات النادرة ومن واضعي برامج العقول الإلكترونية والمستشارين المختصين في تحليل سوق الأسهم المالية وبين الأغلبية من العمال العاديين الذين يوجد فائض كبير في

كفاءاتهم. وهذا ما دفع الاقتصادي الأمريكي جيرمي ريفكين في كتابه الواسع الانتشار ((نهاية العمل)) إلى القول ((أن الاقتصاد سيستغني في المستقبل القريب عن اليد العاملة وإذا ترك المرء اقتصاد السوق يتحرك دون ضوابط فستنشأ طبقة هائلة من العاطلين)). لعل الاقتصاد العربي سيكون من أكثر الاقتصاديات النامية تأثراً بالعولمة الاقتصادية وذلك للأسباب التالية: (33)

1. يعاني الاقتصاد العربي من اعوجاج هيكله الإنتاجية ومن تصدع قاعدته الاقتصادية وعلاقاته الاقتصادية البينية أكثر تدهوراً وعلاقاته الاقتصادية مع العالم الخارجي أكثر تكاملاً واندماجه بالسوق العالمية من موقع متخلف أكثر تكثيفاً وعمقاً ومؤشراته الاقتصادية أكثر تدهوراً وأمنه الاقتصادي أكثر انكشافاً.

2. يعاني الاقتصاد العربي من انكشاف واختراق داخلي أيضاً يتمثل في إخضاعه لوصفات صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية بحجة إعادة الهيكلة وتحسين الكفاءة الاقتصادية وتخليص الاقتصاد من أعباء القطاع العام والواقع أن هذا الاختراق يقصد منه فرض مناهج العولمة الاقتصادية وإبعاد دور الدولة عن الإدارة الاقتصادية وفسح المجال للاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية للتسلل إلى الاقتصاد العربي ومن ثم تدويل وحدات الاقتصاد الوطني وعولمته ودمجه في السوق العالمية.

3. تتعرض مسيرة التكامل الاقتصادي العربي إلى الشلل شبه التام وبالمقابل تطرح بدائل من الخارج كالسوق الشرق أوسطية والشراسة الأوروبية المتوسطية وغيرها والتي ستؤدي إلى انفصال الاقتصادات العربية وجعلها دوائر اقتصادية متقاطعة فيما بينها ومتكاملة إقليمياً ودولياً وتقسيم المحتوى الاقتصادي العربي إلى أجزاء غير متآخية ودفع مؤسساته إلى مزيد من التفكك والبعثرة واستبداله بنظام اقتصادي إقليمي جديد وبمؤسسات اقتصادية إقليمية جديدة (34).

4. أن الاقتصاد العربي يدخل عهد العولمة ويشارك فيها وقد بدأت قاعدته الاقتصادية بالتصدع والانهيار مهددة باختراق خارجي متعدد الاتجاهات (اختراق زراعي، اختراق غذائي، اختراق مالي ونقدي واستثماري، اختراق تكنولوجي، اختراق صناعي، اختراق تجاري) ولعل المؤشرات الاقتصادية الآتية توضح هذه الاختراقات.

أ. ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت مساهمة الصناعة التحويلية في هذا الناتج (10.5%) وبلغت مساهمة الزراعة فيه (11.5%) أي أن مساهمة القطاعين الإنتاجيين لا تتجاوز (22%) بينما تبلغ مساهمة قطاعات الخدمات والتوزيع (43%) (35). مما يعكس ضعف القاعدة الصناعية والزراعية.

ب. تدني مستوى التجارة العربية البينية، فقد بلغت التجارة العربية عام 1993 نحو (248) مليار دولار في حين بلغت التجارة العربية البينية (20) مليار دولار فقط أي ما يشكل نسبة (8.1%) من إجمالي التجارة الخارجية العربية، وبلغت قيمة الصادرات العربية أو كلية نحو (134.9%) مليار دولار في حين بلغت الصادرات العربية البينية (9.9) مليار دولار أي بنسبة (7.3%) فقط. وبلغت قيمة الاستيرادات العربية نحو (131) مليار دولار بينما لم تتجاوز الاستيرادات العربية البينية (9.8) مليار دولار وما يعادل نسبة (7.3%) فقط للعام المذكور.

ج. يستورد الوطن العربي نحو (20%) من إجمالي التجارة العالمية للقمح ويستورد حوالي (50%) من إجمالي تجارة العالم من دقيق القمح.

د. بلغت قيمة الاستيرادات الزراعية العربية نحو (19.4) مليار دولار في حين بلغت الصادرات الزراعية العربية (4.9) مليار دولار وذلك في عام 1991، مما يعني عجزاً في الميزان التجاري الزراعي العربي قدره (14.5) مليار دولار علماً أن هذا العجز كان نحو (19.5) مليار دولار في عام 1990. وبلغت قيمة الفجوة الغذائية العربية نحو (10.3) مليار دولار وهي ناتجة عن الفرق بين الصادرات الغذائية العربية والاستيرادات الغذائية العربية وذلك عام 1991.

هـ. يعاني الوطن العربي من انكشاف غذائي وبخاصة في السلع الأساسية فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب (57%)، من القمح (52%)، والشعير (56%).

و. تقدر الأموال العربية المستثمرة في الخارج بحدود (800) مليار دولار، نسبة الأصول نسبة السائلة منها تقدر بحوالي (61%) (ودائع مصرفية، أوراق تجارية .. الخ)، وما تبقى على شكل استثمارات في أسهم وعقارات، وتتركز الأموال العربية المستثمرة في الخارج في الدول الرأسمالية المتقدمة بحيث أن نسبة (74.5%) منها مستثمرة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية.

5. بالإضافة إلى الفجوة الغذائية للوطن العربي والتي بلغت خلال الفترة 1980-1989 نحو (135) مليار دولار، فإن الفجوة الصناعية العربية بلغت (295) مليار دولار خلال الفترة 1985-1990، إذ بلغت الاستيرادات الصناعية نحو (345) مليار دولار في حين بلغت قيمة الصادرات العربية الصناعية للفترة ذاتها ما قيمته (50) مليار دولار⁽³⁶⁾.

في ضوء المؤشرات السابقة عن الاقتصاد العربي يمكن استنتاج مدى الآثار السلبية للعولمة على هذا الاقتصاد وعلى سبيل المثال فإن تحرير التجارة الخارجية في ظل منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى زيادة في قيمة فاتورة استيراد القمح بنسبة (30%)⁽³⁷⁾. وأن فاتورة الاستيرادات الغذائية العربية ستزداد بنحو خمسة مليارات دولار سنوياً⁽³⁸⁾.

وبالنسبة إلى السلع المصنعة ونظراً لتخلف القطاع الصناعي العربي فمن المستبعد أن تكون الدول العربية قادرة على التنافس في هذا المجال في ظل المنافسة

الحادة من دول ذات مزايا نسبية واضحة وخاصة في مجال التكنولوجيا والمهارات البشرية وعليه يمكن أن تظل الدول العربية مستهلكة ومستوردة لمعظم المنتجات الصناعية، وحتى بعض الصناعات التي كانت بعض الدول العربية تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها كالمنسوجات والملبوسات فأن الإلغاء التدريجي للترتيبات الدولية التي كانت متبعة قبل قيام منظمة التجارة العالمية سيلحق الضرر البالغ بالصادرات العربية من هذه السلع، وإذا لم تصمد صناعة المنسوجات العربية للمنافسة الدولية فسيمتد تأثير الجات على الأسواق المحلية، حيث أن فتح الأسواق وإلغاء أو تخفيف إجراءات الحماية سيعني أن هذه الصناعات ستعرض لمنافسة ضارية ربما تقضي عليها تماماً وإذا حدث ذلك فستكون له نتائج خطيرة على قضايا التشغيل والعمل.

ومن ناحية أخرى فإن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ضمن اتفاقيات الجات هي بصفة عامة في غير صالح الدول النامية ومنها الدول العربية لأنها سترفع من تكلفة براءات الاختراع والعلامات التجارية، كما أنها تقوي موقف الدول الصناعية وشركاتها المتعددة الجنسية من احتكار التقنيات بدلاً من تيسير نقلها وانتشارها واستخدامها، ومن المعروف أن الدول الصناعية هي المقر الرئيسي لحيازة وتسجيل كل الاختراعات والمبتكرات تساعد في ذلك الدول النامية من خلال هجرة أفضل كفاءاتها العلمية والفنية⁽³⁹⁾. ومن المؤكد أن هذه الاتفاقية التي تبنتها وأصرت عليها الدول المتقدمة ستزيد من الفجوة التكنولوجية بين الدول الصناعية والدول النامية ومنها الدول العربية.

سبل المواجهة

لا يمكن التقليل من آثار المخاطر السلبية التي ستعرض لها اقتصادات الدول العربية والإسلامية من ظاهرة العولمة كما أن مواجهة المستقبل بكل تحدياته ليست بالأمر الهين بالنسبة لهذه الدول وبالتالي فهي مطالبة ببذل الجهود الضخمة لمواجهة هذا الواقع الجديد، أما سبل المواجهة فيمكن إجمالها بالآتي:

- 1- أن تعمل الدول العربية والإسلامية وبالتعاون مع الدول النامية الأخرى على تكوين جبهة دولية موحدة هدفها تقليص حركة العولمة بمفهومها الأمريكي وأن تأخذ هذه الجبهة على عاتقها توعية شعوب العالم الثالث للحقيقة وراء الحركة الرأسمالية العولمية وخلق شبكة معلومات لزيادة الوعي العالمي بمخاطرها.
- 2- أن قدرة البلدان العربية على التعامل بندية وكفاءة مع التحديات الدولية الجديدة تتوقف أولاً وأخيراً على تبني حكومات هذه البلدان التنمية العربية

المتكاملة التي هي مشروع تحريري بالأساس يستهدف تدعيم سيطرة العرب على مواردهم وتحرير إرادتهم وتمكينهم من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم البشرية ليكونوا قادرين على التعامل مع العالم الخارجي على أساس من التكافؤ والمساواة.

3- أن تركز الدول العربية على أسلوب المراحل في التعامل مع العولمة إذ أن التسرع في إطار الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية والقبول بوصفات المنظمات الاقتصادية الدولية وبخاصة فيما يتعلق بالتوجه نحو التخصصية سوف يترتب عليه خسائر كبيرة ويمكن أن تستفيد الدول العربية من تجربة دول جنوب شرق آسيا وما حل فيها أخيراً بسبب اندفاعها بالاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية.

4- إنشاء لجنة دائمة تابعة للجامعة العربية أو لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تختص بمتابعة واقتراح سبل صياغة السياسات والمواقف العربية والإسلامية الجماعية اتجاه آليات العولمة كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسية.

5- أن الدول العربية بحاجة الآن إلى مشروع حضاري يرتقي إلى مستوى التحديات العالمية ويتجاوز سلبات الماضي ويتجاوز الطموحات غير المنسجمة مع واقع الأمة العربية الحالي وينطلق من الحد الأدنى للثوابت العربية ولا بد أن تكون البداية مرتكزة أكثر فأكثر على قضايا المنفعة والمصلحة المشتركة القومية منها والقطرية وتفادي كل العلاقات التي قد تلحق أضراراً ببعض الأطراف العربية الأمر الذي يستدعي فهم ذاتية المصالح القطرية واحترامها مع العمل على إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وتعليمية وسياسية متفق عليها بالإجماع أو بغالبية الدول تتضمن تغييرات أساسية موحدة في النظم والقواعد لخلق مناخ مناسب والضمانات الكافية في مختلف المجالات لإبقاء الكفاءات العربية والأموال العربية في أوطانها بل والعمل على استعادة الخبرات الفنية والمهنية وكذلك الأموال العربية المهاجرة.

6- بما أن العولمة هي القوة بمفهومها الشامل الاقتصادي والسياسي والعسكري والتقني والإعلامي والثقافي، وهي الأساس الذي سوف يصنع أو يصيغ شكل النظام العالمي في القرن القادم أن على الدول العربية أن تعمل على تحديد قدراتها ومشاكلها في آن واحد ولا بد من أن تحاول معالجة هذه المشاكل معالجة موضوعية علمية. ولا بد من أن يشعر كل فرد في الوطن العربي بحجم هذا التحدي الذي يطاله ويعمل بمسؤولية في موقع عمله والتزامه بالكفاءة والشعور بالمسؤولية.

الاستنتاجات

1. أن ظاهرة العولمة بحد ذاتها حركة رأسمالية هدفها السيطرة على العالم لاستغلال موارده وإدارة المناطق المهمشة في العالم على المستويين الاقتصادي والسياسي، تقوم فيه الدول المهيمنة على النظام العالمي بالاستقطاب من خلال تحكمها في الاحتكارات الخمسة وهي: التدفقات المالية العالمية والتقاتل والسيطرة على الموارد الطبيعية وعلى وسائل الإعلام وأسلحة الدمار الشامل. ولهذا فإن العولمة نظام تفرد وتزعم وهيمنة قوى دولية للسيطرة على التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

2. يتسم نظام العولمة – بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بالطبيعة الاستغلالية القائمة على المبادلات غير المتكافئة التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية وسيادة الارجحية في التعامل في دول الشمال دون دول الجنوب.

3. سيتم تهميش الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية أكثر من تهميشها الحالي، فهذه الدول تنهب ثرواتها ومواردها عن طريق الشركات المتعددة الجنسية التي تعد الركيزة الأساسية لنظام العولمة فصناعات الدول النامية – ومنها الدول العربية والإسلامية – تتعرض لمنافسة أقوى، وأسواق صادراتها من السلع الأساسية الأولية تتآكل تدريجياً، وتواجه مصاعب أكبر في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وقدراتها التكنولوجية سيئة التطور وهياكلها المادية الأساسية غير كافية وعلاقاتها الاقتصادية البينية أكثر تدهوراً واندماجها بالسوق العالمية من موقع متخلف أكثر تكتيفاً وعمقاً.

4. أن مما يؤخذ على الدول العربية والإسلامية الآن أنها تقف مستسلمة لكل ما يجري حولها مسلمة مصائرهما للآخرين يحددون لها دورها وحركتها في مجرى الحياة، بل إذا جاز التعبير وجودها، بالرغم من أن الأنظمة الوطنية المبدعة يمكن أن تندمج في الاقتصاد العالمي بدون التضحية بشخصيتها، وتجارب الصين واليابان خير شاهد على ذلك.

5. إذا كان أنصار السوق يعتبرون العولمة انتصاراً كبيراً للرأسمالية (خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي)، وذهب البعض منهم (فرانسيس فوكاياما) إلى درجة اعتبارها نهاية التاريخ. وأن مجتمع الإنجازات حقق ما يريد، فإنه بالمقابل هناك من يعتقد – من داخل النظام الرأسمالي نفسه – بأن الانعكاسات السلبية للعولمة يمكن أن تثير الكثير من المخاطر التي تهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذاتها، ويمكن أن تؤدي إلى زيادة افقار الفئات المحدودة الدخل وهو ما يترتب عليه بالضرورة زيادة حدة التوترات الاجتماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة وتدني فرص العمل الجديدة لقطاع الشباب من قوة العمل الأمر الذي يقود إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتتضاءل معه إمكانية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وربما حتى الاستقرار السياسي. ويرى هؤلاء أن البطالة المرتفعة وانعدام المساواة المتزايدة في الأجور في الدول المتقدمة نفسها ربما تؤدي إلى حدوث ردة فعل شعبية ضد العولمة.

الهوامش

- (1) د. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 136.
- (2) نقلاً عن سيار الجميل، العولمة، اختراق الغرب للقوميات الآسيوية، متغيرات النظام الدولي القادم، رؤية مستقبلية، المستقبل العربي، العدد 1997/3، ص 53.
- (3) مصطفى حمدي، العولمة، آثارها ومتطلباتها، في صبري حسنين، محرر، العولمة، الفرص والتحديات، أبو ظبي، إدارة البحوث والدراسات 1970م.
- (4) برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمة في عصر التثريد الروحي، أبو ظبي، 1997.
- (5) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، تقرير عام 1996، البلدان الأقل نمواً، جنيف، 1996، ص 93.
- (6) د. حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة، في الأمم المتحدة، ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996، ص 122.
- (7) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، العولمة والتحرير، التنمية في مواجهة تيارين جارفين، جنيف، 1996م، ص 22.
- (8) د. إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة الرأسمالية العالمية ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 1997/8، ص 13.
- (9) د. إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة الرأسمالية العالمية ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، العدد 1997/8، ص 13-14.
- (10) د. حميد الجميلي، الاتجاهات المعاصرة للتخصيصية، الواقع والنتائج، بحث مقدم إلى جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد، 1995م، ص 7.
- (11) انظر على سبيل المثال:
الدكتور إسماعيل صبري عبدالله، الدعوة المعاصرة للتخصيصية في ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، القاهرة، 1990، ص 4-7.
- الدكتور سمير أمين، ملاحظات حول العولمة، مجلة الفكر العربي، معهد الاتحاد العربي للعلوم الإسلامية - بيروت، 1990، ص 36-53.
- (12) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، العولمة والتحرير... مصدر سابق، ص 15.
- (13) مسعود ظاهر، صدام الحضارات كمقولة أيديولوجية لعصر العولمة الأمريكية، الاتحاد 1997/4/21، ص 23.
- (14) الدكتور إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة الرأسمالية... مصدر سابق، ص 15.
- (15) الأمم المتحدة. تقرير الاستثمار في العالم 1992.
- (16) برهان غليون، العرب وتحديات العولمة، مصدر سابق، ص 45.
- (17) نايف علي عبيد، العولمة والعرب، مجلة المستقبل العربي، 1997، ص 31.
- (18) بلغ معدل نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول نحو 35% للفترة 1985-1989.

انظر: World Investment Report Trans National Corporations and Integrated International Production. U. N. 1993.

- (19) د. إبراهيم العيسوي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ص 153-154.
- (20) كان الدولار مثلاً يعادل (2500) روبية أندونيسية فأصبح يعادل (15000) روبية.
- (21) قدرت خسائر المؤسسات المالية بنحو (170) مليار دولار وذلك لحد بداية عام 1998.
- (22) هنري كيسنجر، الأبعاد السياسية لأزمة جنوب شرق آسيا، لمن الفرصة المتاحة، جريدة الجمهورية، العدد 9722 في 1998/3/7، ص3.
- (23) د. حميد الجميلي، الأهداف الحقيقية وراء تحرك صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة لاحتواء الأزمة المالية الآسيوية - جريدة الجمهورية، العدد 9722 في 1998/3/7، ص 3.
- (24) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، العولمة والتحرير، مصدر سابق، ص 54-55.
- (25) د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت، 1990، ص 107.
- (26) د. إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة الرأسمالية، مصدر سابق، ص 23.
- (27) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، العولمة والتحرير، مصدر سابق، ص 56.
- (28) د. إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة الرأسمالية، مصدر سابق، ص 23.
- (29) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، العولمة والتحرير، مصدر سابق، ص 64.
- (30) د. فؤاد مرسي، المصدر السابق، ص 312-313.
- (31) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية 1997، استعراض عام، جنيف، 1997، ص 9-10.
- (32) أ. في. جان هيو، نهضة الرأسمالية، جريدة الجمهورية في 1997/10/25م، ص 6.
- (33) د. حميد الجميلي، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ظل المتغيرات الدولية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة، تموز 1997، ص 46-57.
- (34) غسان سلامة، أفكار أولية عن الشرق أوسطية، دراسة قدمت إلى ندوة الوطن العربي وتحديات الشرق أوسطية الجديدة، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 12-13 تشرين الثاني، 1993، ص 67-80.
- (35) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لسنوات متفرقة.
- (36) الأرقام والنسب الواردة هنا مقتبسة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- (37) د. إبراهيم نوار، اتفاقيات الجات والاقتصادات العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 22، 1994، ص 19.
- (38) عمر عبدالله كامل، الاقتصاديات العربية وحقيقة خسائر ما بعد الجات، مجلة الأهرام الاقتصادية، العدد 1352، ديسمبر 1994، ص 69.
- (39) منظمة العمل العربية، الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي، القاهرة، 1996، ص 55.